بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٤، في اعقاب تعرضه لمحاولة اغتيال (١٩٨٣/٦/٢٣) على طريق دمشق ـ حمص، مما أدى الى سقوط قتيل واحد وجرح تسعة (السفير، ١٩٨٨/٦/٢٥).

حاولت قيادة «فتح» استيعاب حدث ابعاد عرفات من سوريا، وتطويقه قدر الامكان، فتحرّكت في اتجاهين: أولهما، محاولة التوصل الى اتفاق فلسطيني داخلي؛ وثانيهما، السعي الى اصلاح العلاقة الرسمية الفلسطينية ـ السورية، وذلك عبر التعاون، والتآزر، مع المبادرة السعودية، والمبادرة الجزائرية، بهذا الخصوص. وشكلت «فتح» لجنة خاصة للقيام بتلك المساعي والاتصالات، ولكنها لم تفلح في احراز تقدم ملموس في أي من الاتجاهين؛ اذ قوبلت اللجنة بشروط وقرارات من الصعب تحقيقها، أو التوفيق بينها وبين توجهات قيادة م.ت.ف. واللجنة المركزية لـ «فتح». أما على صعيد العلاقات السورية ـ الفلسطينية، فقد شكلت اللجنة التنفيذية لجنة سداسية، منبثقة منها، باشرت أعمالها بتاريخ ١٩٨٣/٧/٣، فاجتمعت مع نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السورية، عبدالحليم خدام، واستمر اللقاء زهاء ساعتين (النهار، ١٩٨٣/٧/٤). وخلال الاجتماع، جوبهت اللجنة بشروط تعجيزية، في مقدمها «ضرورة استجابة قيادة م.ت.ف. لشروط المنشقين عنها».

واستأنفت اللجنة أعمالها، طالبة لقاء قادة المنشقين، فجوبه طلبها برفض المنشقين لقاء ثلاثة أعضاء من اللجنة، هم ياسر عبد ربه وأحمد صدقي الدجاني ومحمد زهدي النشاشيبي، تحت ادعاء «انهم قريبون جداً من عرفات» (المصدر نفسه). وبعد أقل من اسبوعين من التنقل ما بين تونس ودمشق، فشلت لجنة الوساطة الفلسطينية السداسية في اقناع المسؤولين السوريين في التوصل الى تسوية مع قيادة م.ت.ف.

ولمواجهة فشل وفد اللجنة التنفيذية، قام عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن، بزيارة مفاجئة لدمشق، بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٢١، والتقى الاسد، في وقت كان عرفات محاصراً في طرابلس، والمنشقون عن فتح يوالون، بدعم سوري، الاستيلاء على مكاتب «فتح» في العاصمة السورية. استمر اللقاء زهاء ست ساعات، صرح الحسن، على أثرها، بأن اللقاء «تناول جميع المسائل المتصلة بالوضع الفلسطيني». من جهتهم، أعلن المنشقون أن الاسد أبلغ الى الحسن، خلال الاجتماع، «ان على قيادة عرفات ان تسوي خلافاتها الداخلية أولاً، ثم تبحث، بعد ذلك، خلافاتها مع الحكومة السورية» (السياسة، الكويت، ١٩٨٣/١٠/٢٢). من جهة أخرى، أكد خليل الوزير ان جميع الجهود التي بذلت مع السلطات السورية لم تصل الى نتيجة، «بسبب الاصرار السوري على محاولات تحجيم الثورة، وضربها، ومصادرة قرارها الوطني» (الانباء، الكويت، ١٩٨٣/١١/٢).

وفي ضوء تدهور الوضع العسكري، واقدام سوريا على قصف القوات الفلسطينية في البقاع، وفي غضون ذلك، أعلن عرفات، أنه مستعد للتوجه الى دمشق دون أية شروط، على الرغم من قرار طرده الاخير. ووصف وضع القوات الفلسطينية في البقاع بأنه أشبه بالكارثة. وأضاف، ان المراكز الاساسية للقوات الفلسطينية محاصرة، وان خطوط الامداد مقطوعة. واقترح عرفات مشروعاً من ثلاث نقاط لحل هذه الازمة، هي: ايقاف اطلاق النار، فوراً، تحت اشراف عربي؛ والاستعداد للاتفاق مع السوريين بشأن كل نقاط الخلاف؛ وسحب القوات الفلسطينية من البقاع الى طرابلس، شمال لبنان (المصدر نفسه، ١٩٨٣/٧/١٨).

غير ان السلطات السورية لم تستجب لأية مبادرة لايقاف النزيف الدموي، بل أيدت دعمها الواضح للمنشقين عن «فتح». وأكد عرفات ان الانقسام داخل «فتح» خطير جداً. وقال: «ان السوريين يحاولون دفع المنشقين الى اقامة منظمة تحرير فلسطينية بديلة». ولكنه أضاف: «ان المنظمة اقامتها ارادة وتضحيات الشعب الفلسطيني، ولا يمكن الغاء مكانتها وقوتها بقرارات اية حكومة عربية» (المصدر نفسه، ١٩٨٣/٧/١٩). من جهة أخرى، أكد صلاح خلف (أبو اياد) امكان اصلاح ذات البين مع سوريا، وقال: «ان أي خلافات مع سوريا يمكن حلها بسهولة؛ وأكثر من ذلك، فان الخلاف بين الرئيس الاسد وعرفات يمكن تسويته، لأن التفاهم ضروري، ولا اتوقع ان يؤدي الخلاف الحالي الى قطيعة» (المصدر نفسه، ١٩٨٣/٧/٢٦).

وفي هذا السياق، تركزت المساعي العربية لرأب الصدع، وانهاء الخلاف الفلسطيني ـ السوري. ولعل الوساطة السعودية كانت أكثر الوساطات بروزاً في هذا المجال، على الرغم من انها لم تحقق أي نتيجة